

بعض نواحي الانتاج الزراعى في ليبيا

للدكتور جمال الدين الدناصورى*

تعد ليبيا بلدا زراعيًا سواء لارتفاع نسبة من يعتمد من سكانه على الزراعة، اذ قدر عدد هؤلاء سنة ١٩٦٠ بـ ٨٥٤٧١٧ نسمة أو ٧١٣٪ من جملة السكان ، أو من يعمل في الزراعة ويقدرون بنحو ٥٦٪ ممن بلغ عمرهم ١٥ سنة أو يزيد ، ولأن أكثر الصادرات — قبل تضخم صادرات البترول التي أصبحت تمثل ٩٩١٪ من جملة قيمة الصادرات — تتألف من محاصيل زراعية • ولكن البترول كصناعة أستخراجية يساعد في مجال الزراعة على توفير الاموال التي تنفق على مشروعات التنمية الزراعية ، وعلى خلق سوق دائمة تستطيع أن تستوعب قدرا متزايدا من الاغذية والخامات الزراعية بأسعار مجزية •

الزراعة التي تمارس في بقاع متباعدة من البلاد المترامية الأرجاء تتنوع من حيث ظروف الانتاج الطبيعية والبشرية التي تمارس في كنفها فزراعة الرى تسود وحدها في فزان بواحاتها التي ينتظم معظمها في صورة وديان تتجه من شرق شمال الشرقى الى غرب الجنوب الغربى ، كما يتركز أكثرها في طرابلس مع انتشارها تدريجيا في برقة (تقدر جملة اراضى زراعة الرى سنة ١٩٦٠ بـ ١٢٠٥٩٠ هكتارا، يوجد منها ١٠٥١٤١ هكتارا أو ٨٧٣٪ في طرابلس و ١١٠٧٧ هكتارا في برقة أو ٩٢٪ و ٤٣٧٢ هكتار أو ٣٦٪ في فزان)، ورغم أن اراضى زراعة الرى لا تتجاوز نسبتها ٤٪ من مساحة الاراضى الزراعية سواء التي تزرع المحاصيل

* ملخص مقال للدكتور جمال الدناصورى المنشور في نفس العدد باللغة الانجليزية .

الحولية أو الشجرية فإن قيمتها الانتاجية لا تتجاوز تلك النسبة ، كما يبدو من اسهام هذا النوع من الزراعة في الصادرات الزراعية (الخروع والكاكاوية والحمضيات التى تمثل قيمتها ٥١٣٪ من جملة قيمة الصادرات غير البترولية سنة ١٩٦٤) وليست زراعة الرى مركزة فى طرابلس فحسب بل تعتبر طرق الرى المستخدمة أكثر تقدما أيضا ، حتى ليقدر ان ٧٥٪ من اراضى الرى فى طرابلس تروى بالطلميات مقابل ٢٩٪ فى فزان و ٢٤٪ برقة .

أما الزراعة البعلية فهى أوسع انتشارا ، ويعتبر توزيع المطر فى أرجاء البلاد ومدى انتظام سقوطه فى أثناء الفصل المطير بين عام وآخر أهم العوامل التى تؤثر فى هذا النوع من الزراعة ، وتختلف طرابلس عن برقة فى هذا الشأن ، فإذا كانت الزراعة فى فزان تكاد تعتمد اعتمادا تاما على العيون الارتوازية وشبه الارتوازية التى يعد ضبطها للاستفادة منها من الصعوبات التى تواجه السكان فى تلك البقاع ، فضلا عن الآبار الضحلة والعميقة على السواء التى تتعرض لخطر النضوب بالاسراف فى رفع مياهها ، فإن الزراعة فى برقة وطرابلس أكثر تنوعا : فالزراعة البعلية والزراعة شبه البعلية التى تروى أحيانا أكثر شيوعا من زراعة الرى ، ولما كانت التربة الثقيلة مثل التربة الحمراء أقل افادة من المطر الساقط فى برقة حيث ينتشر توزيعها فإنه رغم غزارة المطر فى شمال برقة أى ، الجبل الاخضر نسبيا ، فإن مقدار ٣٠٠ ملليمتر تعد هنا الحد الأدنى لانتاج محصول من الحبوب الشتوية ، مقابل ٢٠٠ ملليمتر فى طرابلس حيث توجد التربة الخفيفة الرملية ، وهذا يقدر أن مساحة الاراضى التى يصيبها ٢٠٠ ملليمتر أو أكثر فى ليبيا بنحو ٣٠٠٠ كم^٢ أو ٢٪ من مساحة البلاد ، منها ١٢٨٩٤ كم^٢ فى برقة ١٣٠٤٠ كم^٢ فى طرابلس ، يصيب ٤١٠ كم^٢ فى برقة ٢٠٠ — ٣٠٠ ملليمتر من المطر ، ٤٣٤٣ كم^٢ (٣٠٠ — ٤٠٠ ملليمتر) ، ٢٨١٣ كم^٢ (٤٠٠ — ٥٠٠ ملليمتر) ، ٨٥٥ كم^٢ (٥٠٠ — ٦٠٠ ملليمتر) ، ٤٧٣ كم^٢ (٦٠٠ أو أكثر) على حين تقدر مساحة الاراضى فى طرابلس التى يصيبها ٣٠٠ ملليمتر فأكثر بـ ١٦٥٧ كم^٢ و ١١٣٨٣ كم^٢ (يصيبها ٢٠٠ — ٣٠٠ ملليمتر) و ١١٥٣٠ كم^٢ يسقط بها من ٢٠٠ — ١٥٠ ملليمتر ، وهكذا نجد أن بعض بقاع برقة يصيبها ٦٠٠ ملليمتر من المطر ، بينما لا يتجاوز ما يسقط بطرابلس ٣٧٥ ملليمتر فى أكثر بقاعها مطرا .

ولكن المطر لا ينتظم سقوطه بين عام وآخر ، فهو وان كان يهبط في طرابلس مثلا بنسبة مشابهة في سنى القحط (تتراوح بين ١٥ و ٣٠٪ من متوسطه العام) ، فان أقل الجهات مطرا أبعدها تأثرا بهبوطه ، لأن متوسط المطر في احسن السنوات لا يكاد يجاوز الحد الادنى للزراعة ، ففي المتوسط يقدر أن ما بين كل عشرين عاما ، يزيد المطر عن المتوسط في تسع سنوات منها ، على حين يهبط دونه في الاعوام الأحد عشر الباقية (يزيد العجز عن ٣٠٪ من متوسط المطر الساقط في ٤ سنوات ، ويقل عن ١٥٪ في عدد مماثل من السنوات ، على حين يتراوح العجز بين ١٥ و ٣٠٪ في ثلاث سنوات في المتوسط في فترة عشرين عاما) . ويقدر أن زراعة القمح والشعير في برقة مجزية اذا كان متوسط المطر لا يهبط دون ٤٠٠ ملليمتر في السنة ولكن تذبذب المطر بين عام وآخر لا يمثل وحده مشكلة الزراعة البعلية فأن ارتفاع نسبة الفقد وبخاصة في الجهات التي يشتد انحدارها يؤثر في القيمة الفعلية للمطر المتساقط ، ولذلك قامت الزراعة البعلية في الأحواض والغياض والادوية التي تنتشر في الجفارة والقبلة في طرابلس ، وفي منطقة الساحل وبرقة الحمراء والبيضاء غرب الجبل الاخضر وفي المنحدرات الجنوبية له في برقة ، وهي تعتمد على سقوط المطر الذي قد لا يتجاوز ١٠٠ — ١٥٠ ملليمتر ، ولكن يقدر ما يتجمع منه بثلاثة أو أربعة اضعاف المطر الساقط . ومن ثم تقوم الزراعة المتنقلة التي يمارسها سكان المنطقة في بقاع تختلف من عام لآخر داخل أراضي زراعتهم التقليدية أو في مناطق نائية في سنوات الجفاف .

ولكن حاجة الزراعة البعلية للمطر أو مدى تأثرها بأخفاقه من عام لآخر تختلف باختلاف المحصول ، فالحشائش أقل تأثرا بالمطر من الغلات الشجرية التي لا يعينها سوى الحصول في آخر الموسم على الحد الادنى لجملة المطر الساقط الذي يسد حاجتها ، أى أنها أقل تأثرا بسوء توزيع المطر من الحاصلات الحولية التي يمثلها القمح والشعير ، وهما غلتان لا يمكن زراعتهما اذا تأخر بدء موسم سقوط المطر عن يناير ، كما أن مطر شهر مارس يعد العامل الحاسم في كمية المحصول ، ومن

الطبيعى أن تختلف النباتات فى مدى احتمالها للجفاف أو استعدادها للنمو فى تربة رقيقة أو صخرية ، كما تختلف فى استعدادها لاحتمال الملوحة فى المياه والتربة ، ويعد اللوز والزيتون من الاشجار التى تمتاز بمقدرتها على النمو فى كنف ظروف قاسية كذلك ، كما أن بعض أنواع العلف والشعير تعد أكثر الحوليات مقدرة على النمو رغم الظروف غير المواتية .

على هذا الضوء من التباين فى ظروف المطر وموارد مياه الري ، واختلاف التربة وظروف السطح ، ومدى توافر طرق النقل والأسواق والأيدى العاملة يمكن تقرير الطرق المثلى لاستغلال الاراضى فى كل من برقة وفزان وطرابلس ، وهى الطرق التى تكفل تحقيق أكبر عائد لرأس المال المستثمر مع الحفاظ على مقدرة الارض الانتاجية بصيانة مواد التربة والمياه بل وزيادتها كلما أمكن ذلك ، فتشجير منابع الوديان ، واقامة السدود المختلفة للابطاء من تدفق المياه ، والسماح لها بالتسرب وللطمي بالترسب فى قيعان الوديان ، يمكن تثبيت التربة وزيادة سمكها ومقدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة من عام لآخر ، ولذلك فأن تصنيف الاراضى فى ضوء اعتبارات أهمها طبيعة سطح الارض ونوع التربة ومقدرتها على مقاومة الاكتساح ، ومدى ملوحتها ، فضلا عن متوسط ما يصيبها من المطر يعد الخطوة الأولى لتقدير الطاقة الانتاجية للارض ، اذا استغلت الاستغلال الزراعى الامثل .

ومن حسن الحظ اختلاف ظروف الانتاج الزراعى فى فزان التى تعد مجموعة من الواحات عن ظروفه السائدة فى الاقليمين الآخرين وهما طرابلس وبرقة ، وهما يختلفان أيضا عن فزان من حيث الطاقة الانتاجية التى يمكن استغلالها فى المستقبل ، واذا كان بعد هذه الاقاليم بعضها عن البعض الآخر قبل تقدم طرق النقل وتوافر وسائله وزيارة مقدرة الاسواق الاستهلاكية قد أسفر عن قيام نوع من الانتاج الزراعى للاكتفاء الذاتى ، فأن تغير هذه الظروف جميعها ، وبخاصة بعد انتشار حقول البترول ومراكز عمرانها وطرقه فى منطقة سرت التى كانت تمثل منطقة فقيرة تعترض الانتقال السريع بين طرابلس وبرقة — يفسح المجال لاستغلال امكانيات كل اقليم دون الاسراف

فى ءوكىء الاكءفاء الءاىى؁ فءءءءص فزان مءلا فى أءءاء البلى ومءاصىل الصىف وءءرواءه على الرى (الأرز والءرة والسسم وقصب السكر)؁ وءءءص طرابلس فى أءءاء بعض مءاصىل زراعة الرى كالكاكاءوىة والءروع الى ءانب البطاطس والطباق والموالء والمءاصىل الشءرىة كاللوز والزىءون والكروم والكءان والءمص فى المنءقة الصالءة لها؁ الشءوىة واللوز والموز والزىءون ومنتءاءه بزراعة نباتاء العلف؁ مما يؤءق عرى ءءكامل العناىة بءرىة الءىوان ومنتءاءه بزراعة نباتاء العلف؁ مما يؤءق عرى ءءكامل الاقءصاءى بىنها؁ كما سىمع باسءبعاء المناءق الءءىة الءى ءسءعل اسءءلالا ىضىر مقءرءها الاءءاءىة؁ أو لا ىءىء الافاءة منها على الوجه الاكمل؁ ولكن ىءب ألا سرف فى هءا ءءءص؁ لان اكءر المناءق فى لىبىا ىزرع فى ظل ظروف طبعىة بل وبشرىة صعبة؁ ءءى أن ءءءىر الرىء فى عام ىءب أن ىوزع على فءرة أطول؁ فكءىرا ما ءءاقب سناء الءءاف؁ ءءى لىعء الاسءمرار فى زراعة الأرض فى مءل هءه الاعوام لىس له ما ىبرره اقءصاءىا؁ بل أن ارءفاع أءور الأىءى العاملة بعء ءوافر رؤوس الأموال لاسءءمارها فى الزراعة؁ وزىاءة القوة الشرائىة للسواء الأكبر من السكان بءءىر نمط الاسءءلاك بىن سكان المءن المءزىاءة بصفة ءاصة قء ءفع الى اسءءءام الآلاء الزراعىة فى البءر والءصاء بصفة ءاصة؁ مما قء يؤءى الى هءر بعض الاراضى الءى لا ءصلء (الاراضى الوعة الءى ءءفرق فىها مناءق الزراعة المءءوءة المساءة أو الءى ءسوءها ءربة الرىقة أو الءصوىة) لاسءءءام هءه الآلاء وباءالى الى ءءىر طرق الاسءءلال .

ولما كانت الاءصاءاء المءوافرة لا ءعءو ءءعءاء الزراعى لىبىا سناء ١٩٦٠؁ فانه من المءعءر أن ءبىن بعلاء الاءءاءاء العامة الءى ءسوء الزراعة فى لىبىا؁ واذا اءفنا الى ءلك عءم ءقة الكءىر من البىاءاء وقصورها عن ءقءىم صور صاءقة مءكاملة عن الزراعة فى لىبىا؁ فأءنا سنضطر الى عرض الءطوط الرىسىة للاءءاء الزراعى لءبىان الاءءلاف الاقلىمى الءى ىءىء الفرصة لىسء ءىوط اقءصاء زراعى مءكامل بىن بقاء المملكة :

أنواع استغلال الأراضي في ليبيا سنة ١٩٦٠ في الأقاليم الثلاثة (السنة المثوية)

الأقاليم	أراضي المحاصيل الحولية	أراضي المحاصيل المعمرة	المراعى والمروج المستديمة	الأحراج والغابات	أراضي أخرى
ليبيا	٦١ر٤	٣ر٤	٢٩ر٤	١ر٦	٤ر٢
طرابلس	٥٣ر١	٣ر٩	٣٧ر١	١ر١	٤ر٨
برقة	٩٢ر٠	١ر٠	١ر٨	٣ر٦	١ر٦
فزان	٧٦ر١	١٨ر١	٠ر٦	—	٥ر٢

ولما كانت الأراضي التي دخلت ضمن احصاءات التعداد الزراعى مقصورة على حيازات، وكان كثير من أراضي المراعى والغابات وبخاصة في برقة من الاراضى القبيلية ، فإن هذين النوعين من الاستغلال يبدوان أقل أهمية من الواقع ، وبخاصة في برقة ، كما أنه قد ترتب على ذلك زيادة الاهمية النسبية للأنواع الأخرى من استغلال الاراضى ، وبخاصة الاراضى التى كانت تزرع زراعة حولية ، أما في فزان فإن الاحصاء يقدم صورة أكثر واقعية لأن الحيازات خاصة في معظمها ، ففى هذه الواحات نجد أن الاراضى تنقسمها المحاصيل الحولية ، وبخاصة الحبوب واشجار النخيل ، التى كان من شأن انتشارها ارتفاع نسبة الأراضي التى تزرع بالمحاصيل المعمرة ، أما المراعى والغابات فلا مكان لها في هذه الجهات الجافة وقد تلقى النسب المثوية الآتية الضوء على نصيب كل اقليم في كل نوع من أنواع الاستغلال الزراعى للأرض :

النسب المثوية لأنواع استغلال الأراضي في الأقاليم بالنسبة للبلاد جميعها سنة ١٩٦٠

الأقاليم	الأراضي الزراعية	أراضي المحاصيل الحولية	أراضي المحاصيل المعمرة	المراعى والمروج المستديمة	الأحراج والغابات	أراضي أخرى
ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
طرابلس	٧٨	٦٧ر٦	٨٨ر٨	٩٨ر٦	٥٤ر٣	٩٠ر٥
برقة	٢١	٣١ر٢	٦ر٢	١ر٣	٤٥ر٧	٨ر٣
فزان	١	١ر٢	٥ر٠	٠ر١	—	٢ر٢

وتبين في جلاء الأهمية النسبية للإنتاج الزراعى اذا قصرنا دراستنا على أراضي الزراعات الحولية على النحو الآتى :

النسبة المئوية لانواع المحاصيل في أراضي الزراعة الحولية في ليبيا سنة ١٩٦٠

الاقليم	المحاصيل الحولية	المراعى المؤقتة	الخضر والزهور	البور المؤقت
ليبيا	٤١٧	٣٣	١٠	٥٤
طرابلس	٤٣٣	٣٩	٠٦	٥٢٢
برقة	٣٩٤	٢١	٠٩	٥٧٦
فزان	١٢٦	٥٧	١٢	٨٠٥

يبدو من هذه الاحصاءات أن نسبة ما يزرع من أراضي الزراعة الحولية في عام ما هو دون نصف مساحة هذه الاراضى ، ولذلك فكثافة الانتاج الزراعى محدودة للغاية ، وبخاصة في فزان حيث تزيد نسبة البور الذى يمثل أساس الدورة الزراعية ، ولما كانت فزان تمثل أراضي واحات ، فالمرعى المؤقتة التى تتألف من نباتات العلف التى تقل مدة بقائها فى الارض عن خمس سنوات ترتفع نسبتها لانعدام المراعى الطبيعية ، بل أن كثيرا مما يعد من محاصيل الخضر يقدم علقا للحيوان ، ولذلك ارتفعت نسبة أراضي الخضر فيها أيضا .

ولكن أهم المحاصيل الحولية هى الحبوب الشتوية التى تزداد أهميتها في برقة لقلة تنوع المحاصيل الاخرى أما فزان فنباتات العلف تلعب دورا مهما كما يبدو مما يأتى :

نسب المحاصيل الحولية المختلفة في ليبيا ١٩٦٠ م

الاقليم	الحبوب	خضر	المحاصيل الصناعية من الحلفاء	محاصيل العلف المؤقتة
طرابلس	٩٥١	٢٦٦	١٧	٠٦
برقة	٩٧١٣	٢٧٤	٠٧	٠٠٦
فزان	٦٢١	٩٥	٠٥	٢٧٩
ليبيا	٩٥٥	٢٧	١٢	٠٦

ولذلك فالانتاج الزراعى أكثر تنوعا وأكثر ميلا لانتاج المحاصيل التجارية أو النقدية في طرابلس ، وأكثر نزوعا للاكتفاء الذاتى — كما يبدو من أهمية الحبوب —

في برقة ، أما في فزان فزراعة الملف والخضروات — وهي محاصيل متداخلة — تدل على فقر المراعى وأهمية الحيوان للزراعة في أراضي الري والنقل بين واحة وأخرى ، وعلى الاكتفاء الذاتى في هذه الجهات البعيدة ، وقد نجد في الاحصاء مصداقا لأهمية بل وسيادة محاصيل الحبوب الشتوية وبخاصة في برقة ، حيث يعد الشعير أكثر انتشارا من القمح نسبيا ، أما في فزان حيث تقوم الزراعة على الري فتزرع محاصيل الصيف من الذرة الرفيعة والشامية على السواء كما يبدو من الجدول الآتى :

النسب المئوية لمحاصيل الحبوب في ليبيا سنة ١٩٦٠

الولاية	الشعير	القمح	الذرة الرفيعة	الذرة الشامية
ليبيا	٧٦ر١	٢٣ر٦	٠ر٢	٠ر١
طرابلس	٧٩ر٣٤	٢٠ر٣٣	٠ر١٥	٠ر١٨
برقة	٦٨ر٩	٣١ر٠	٠ر٠٧	٠ر٠٣
فزان	٥١ر٨	٣١ر٥	١٦ر١	٠ر٦

تزرع الحبوب الشتوية بعلى وبخاصة الشعير في برقة وطرابلس ، وإن كانت نسبة المزروع من القمح والشعير على الري أعلى في طرابلس (٠ر٨٪ من الشعير ، ٠ر٧٪ من القمح منها أما في برقة فيروى (٤ر٪ من الشعير و ٥٪ من القمح ، وفي فزان تعتمد الزراعة على الري كلها عدا ٣٪ من مساحة الشعير فتعتمد على المطر في الوديان خارج واحاتها ، وبخاصة في الاطراف الشمالية .

وتحتكر طرابلس زراعة بعض الحاصلات التجارية كالكاكوية وبذور الخروع والطباق بل وبعض المحاصيل البرية كالحلفاء ، كذلك شأن الفواكه فأشجارها فضلا عن أشجار الزيتون تكاد تكون مقصورة على طرابلس أيضا ، ما عدا الموز والكروم ؛ ولكن هناك نسبة متزايدة من أشجار الزيتون واللوز تزرع الآن في برقة ، والواقع أن خصائص التركيز وارتفاع نسبة الثمر من الأشجار أكثر وضوحا في طرابلس منها في برقة ؛ أما فزان التي تختص بنسبة عالية من نخيل البلح ، فلا تعنى باستغلاله ، والواقع أن الاصناف التجارية من الفواكه وغيرها من الأشجار المعروفة كزيتون الزيت وكروم النبيذ فتتركز في طرابلس ، مما يؤكد وضوح نزعة الزراعة على أساس تجارى نسبيا ، ويقدر متوسط مساحة الحيازة بـ ٢٦ر٣ هكتارا في كل من طرابلس

وبرقة و بـ ٥٤ هكتار في فزان ، مما يتفق والتشابه نسبيا بين الاقليمين الاولين حيث تسود الزراعة البعلية ، على حين تختلف مزارع فزان حيث تقوم زراعة الرى الكثيفة نسبيا ، أما متوسط مساحة الاراضى التى تزرع بالمحاصيل الحولية في الحيازة، فترتفع في برقة بارتفاع نسبة البور (٢٤٩ هكتار المساحة الكلية للحيازة على حين يبلغ متوسط البور ١٤٤ هكتار) على حين تبلغ نسبة البور في طرابلس نصف ذلك (٧٨ هكتار من الاراضى البور على حين تبلغ مساحة الحيازة ١٤٩ هكتار في المتوسط).

أما في فزان فترتفع نسبة البور كثيرا أيضا ، فتترك ٢٩ هكتار بورا من بين ٣٦ هكتار تمثل متوسط مساحة الحيازة ، والواقع أن الحيازات تتألف من قطع متفرقة كما يبدو وما يأتى :

متوسط مساحة الحيازة ، متوسط عدد القطع فيها ، ومتوسط مساحة كل قطعة في ليبيا ١٩٦٠ .

الاقليم	متوسط مساحة الحيازة	متوسط عدد القطع	متوسط مساحة كل قطعة	متوسط مساحة الارض المزروعة بالحيازة
ليبيا	٢٦٦	٧	٣٨	٧٥
طرابلس	٢٨٠	٩	٣٢	٧٤
برقة	٢٧١	٢	١٦٣	١٠٠
فزان	٤٧	٣	١٤	٠٦

ولكن تختلف الاهمية النسبية للغلات التى تزرع في كل حيازة كما يبدو مما

يأتى :

متوسط مساحة ما يزرع بالمحاصيل الرئيسية في الحيازة في ليبيا ١٩٦٠

الاقليم	الحبوب	الخضروات	المحاصيل الصناعية	محاصيل العلف المؤقت	متوسط نصيب الرأس من المراعى الدائمة بالهكتار
ليبيا	٦٥	٠٢	٠٨	٠٠٤	١٥٧
طرابلس	٧٠	٠٢	١١	٠٠٤	١٥٧
برقة	٩٦	٠٣	٠٨	٠٠٥	٠٠٧
فزان	٠٤	٠٦	٠٠٣	٠٢	٠٠٠٦

ولسنا بحاجة الى التعليق على هذه الارقام لأنها جميعها تؤكد ما سبق ذكره بشأن صغر وتفتت الحيازات في طرابلس، بالنسبة لبرقة، وصغر الحيازات كثيرا في فزان حيث يظهر الاعتماد في فزان على محاصيل العلف لانعدام المراعى ، والعناية نسبيا في طرابلس بتنويع الانتاج الزراعى وخاصة من المحاصيل النقدية .

وصفوة القول أن وضع تخطيط للزراعة على ضوء التخصص الاقليمى نتيجة لتنوع ظروف الانتاج في أقاليم ليبيا المختلفة يؤدي الى زيادة كفاية الانتاج الزراعى ، وصيانة مقوماته الطبيعية ، وبخاصة موارد التربة والمياه التى تتعرض للتدمير سواء نتيجة للاستغلال الخاطىء أو للإسراف فيه ، كما يقود أيضا الى توثيق أسباب التكامل فى الانتاج الزراعى ، ويستغل الطاقات الانتاجية الكامنة وحرى بها أن تجد فى نهضة البلاد ورخائها فى هذه الفترة حافزا لتتجاوز حاجات الاقاليم من المحاصيل المختلفة ، ويعد هذا التخطيط نقطة انطلاق لتعم البلاد موجة رائدة جديدة فى ميدان بدأت بواورها تظهر فى تنوع الحاصلات والتوسع فى مشروعات الرى وتجديد طرق الانتاج .

